الراصد

شؤون دولية

2016/07/27م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

مستقبل العلاقات التركية - الأميركية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة 3

انتهازية ساذجة..... 5

تغيير في الاستراتيجية الأمريكية أم غياب؟..... 6

كيري بعد لقائه لافروف.. سنعلن عن تفاصيل خطتنا للتعاون العسكري مع روسيا في سوريا أوائل الشهر المقبل.. و"راي اليوم" تنشر بنود اتفاق "مجموعة التنفيذ المشتركة"..... 8

وزير تركي: مصر والمكسيك وكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا بدائل "غولن" للفرار من أمريكا..... 14

حركة غولن بدائرة الاتهام في حادثة إسقاط الطائرة الروسية 15

الإخوان وجماعة غولان.. كيانان موازيان!..... 16

أردوغان بعيون صهيونية 18

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 27\7\2016

بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا، في الخامس عشر من يوليو/ تموز 2016، برز توترٌ في العلاقات الأميركية - التركية، وأطلق بعض المسؤولين الأتراك اتهاماتٍ مباشرةً موجهةً إلى الولايات المتحدة بالضلوع في محاولة الانقلاب، أو على الأقل تمنّي نجاحها، الأمر الذي نفته الإدارة الأميركية تماماً. ويعتقد خبراء أميركيون أنّ المحاولة الانقلابية كشفت جلياً أنّ العلاقات بين البلدين وصلت إلى مفترق طرقٍ، وأنّ ما حصل قد يعيد تعريف العلاقة بين الحليفين العضوين في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وعلى الرغم من محاولة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، التقليل من حدّة هذا التوتر عبر التأكيد على العلاقة الإستراتيجية التي تربط البلدين، وبأنها تقوم على المصالح، وليس العواطف، فإنّه أكد أنه مصرٌّ على مطلبه تسليم الولايات المتحدة رجل الدين التركي المعارض، فتح الله غولن، المقيم في بنسلفانيا، على أساس أنّ جماعة الخدمة التي يقودها هي التي تقف وراء المحاولة، إلا أنّ الولايات المتحدة تبدي تردّدًا في الموضوع. وتتهم أنقرة جماعة غولن بتشكيل "كيانٍ موازٍ" داخل أجهزة الدولة، بهدف السيطرة عليها، وهو ما تنفيه الجماعة. وتبدي الولايات المتحدة أيضاً قلقاً إزاء محاولة أردوغان توظيف المحاولة الانقلابية، من أجل تعزيز سلطاته، وإعادة صوغ أسس الجمهورية التركية، بما في ذلك توجهه نحو إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية التي تتمتّع واشنطن بعلاقاتٍ متميّزةٍ معها.

والواقع أنّ التوتر الأميركي - التركي ليس وليد المحاولة الانقلابية، بل هو حصيلة سنواتٍ من الخلافات بين الطرفين، أبرزها التعامل مع الملف السوري، ففي حين حصرت الولايات المتحدة إستراتيجيتها في سورية بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، على أساس أنه يُمثل التهديد الأبرز لأمن الإقليم والعالم، مع غضّ الطرف عن ممارسات النظام السوري التي لا تقل سوءًا وتهديدًا لأمن الإقليم والعالم، ظلت تركيا تعدّ هذا النظام أصل المشكلة. وترى تركيا أنه، بسبب السياسة الأميركية في سورية، عاد الملف الكردي إلى التفجّر، بعد فشل عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، كما غدت مدنها عرضةً لهجمات "داعش". في حين توترت علاقاتها مع روسيا، بعد إسقاطها إحدى مقاتلاتها أواخر السنة الماضية. وزاد من استياء تركيا شعورها بتخلي الولايات المتحدة و"الناتو" عنها، وتزايد مراهنة الولايات المتحدة على القوى الكردية المسلحة في سورية، وتقديم الدعم لها. وفضلاً عن ذلك، جاء الموقف الأميركي الملتبس من المحاولة الانقلابية الفاشلة، ليجعل التوتر في العلاقة بين الطرفين يبلغ ذروته.

ارتباك أميركي واتهامات تركية

كان الارتباك الأميركي في التعامل مع المحاولة الانقلابية في ساعاتها الأولى جليًا؛ ففي أول ردّ فعل علها، تنصّل وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، من إدانتها، واكتفى بالتعبير عن أمله بالهدوء والسلام، ووجود سلطة تدير شؤون البلد. ولم تدن الإدارة الأميركية عملية الانقلاب، إلا بعد اتضاح فشلها، فقد عقد الرئيس باراك أوباما اجتماعاً مع فريقه للأمن القومي في البيت الأبيض، صباح اليوم التالي، وانضم إليه كيري عبر الهاتف من موسكو، واتفقوا على تجديد الدعم للحكومة التركية "المدنية والمنتخبة ديمقراطيًا"؛ ثم اتصل بعدها كيري بنظيره التركي، مولود جاويش أوغلو، ليؤكد دعم واشنطن "المطلق" للحكومة التركية. كما تضمّن الموقف الأميركي دعوةً، حثّ فيها أوباما كل الأطراف في الأزمة التركية على التصرّف في إطار القانون وضبط النفس وتجنّب العنف وسفك الدماء، وأي أفعالٍ تؤدي إلى انعدام الاستقرار. كما ذكّر أنقرة بضرورة استمرار التعاون معها في الحرب على الإرهاب.

مركز GAZA للدراسات والاستراتيجيات
Center For Studies & Strategies

عزّز هذا الموقف شكوك بعض الجهات في تركيا بدورٍ محتملٍ للولايات المتحدة في المحاولة الانقلابية، فقد اعتبر وزير العمل التركي أنّ الولايات المتحدة "دبّرت" محاولة الانقلاب. كما أثار أتراكٌ كثيرون تساؤلاتٍ حول عدم منع القوات الأميركية المتمركزة في قاعدة إنجرليك الجوية إقلاع طائرة تزويد وقود في الجو لطائرات أف 16 التي شاركت في المحاولة. وقد نفت الإدارة الأميركية هذه الاتهامات تماماً، معتبرة أنها تضرّ بعلاقات التحالف بين البلدين. كما رفضت إدارة أوباما منح اللجوء السياسي لقائد قاعدة إنجرليك التركي الذي ألقي القبض عليه، لاحقاً، لدوره في التخطيط للانقلاب العسكري.

تحذيرات أميركية

وعلى الرغم من إعلان وزير الخارجية، جون كيري، عن دعم بلاده الإجراءات التي تتخذها الحكومة التركية لتقديم المتورطين في المحاولة الانقلابية إلى القضاء، فإنه حذّر، في الوقت نفسه، "من عواقب التمادي في هذا الأمر"، وذلك في إشارةٍ إلى مساعي الحكومة التركية في تطهير الجيش، ومزاعم التضييق على الحريات الإعلامية والأكاديمية والمجتمع المدني. ووصل الأمر إلى تلويح كيري بإعادة النظر في علاقات تركيا بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، على أساس أنّ لدى الحلف "متطلبات فيما يتعلق بالديمقراطية"، وعبّر عن أمله في أن يقوم "الناتو: بقياس ما يجري (في تركيا) "بعناية فائقة". وقد شاركت مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، في ممارسة الضغوط على تركيا، في مؤتمر صحافي، جمعها بكيري يوم 18 يوليو/ تموز في بروكسل، فقالت إنّ محاولة إعادة عقوبة الإعدام لمعاقبة المتهمين بالضلوع في الانقلاب يمكن أن يؤدّي إلى استبعاد طلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد ردّ جاويش أوغلو بأنّ الانتقادات الموجهة من دول أخرى بشأن تعامل تركيا مع المشتبه بتدبيرهم الانقلاب يرقى إلى مستوى دعم المحاولة الفاشلة التي سعت لإطاحة الحكومة.

حسابات أميركية معقدة

تعدّ تركيا الدولة المسلمة الوحيدة في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهي تملك ثاني أكبر جيش فيه، بعد الولايات المتحدة، ويملك الحلف والولايات المتحدة منشآت عسكرية عديدة على أراضيها، مثل قاعدتي إنجرليك وأزمير. وتستخدم قوات التحالف الدولي قاعدة إنجرليك في شنّ هجماتٍ جويةٍ على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سورية، كما أنّ فيها قاعدة تابعة للمخابرات الأميركية، تخدم فيها نشاطها في سورية، ومنظومة إنذار مبكّر تخص منظومة الدفاع الصاروخي الأوروبية التابعة للحلف. أما أزمير فإنها تحتضن مقر قيادة القوات البرية لحلف الناتو. لذا، فإنّ حدوث أي شرخٍ في العلاقات الغربية مع تركيا، أو حتى حدوث قلاقل وعدم استقرار فيها، سوف يؤثر في قدرات الحلف على التعامل مع تحديات سياسية وأمنية عديدة في المنطقة، وكذلك في توازنات منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تداعيات ذلك المحتملة على أمن أوروبا نفسها، بما في ذلك تدفق اللاجئين السوريين نحو حدودها.

وبسبب حجم تركيا، وموقعها الإستراتيجي وحدودها مع سورية والعراق، فإنّ الولايات المتحدة تحتاج إليها في حربها على "داعش"، وفي موازنة التمدّد الإيراني والروسي في المنطقة. وتخشى الولايات المتحدة أن يسفر جهد أردوغان في تطهير الجيش التركي، بما في ذلك فصل عشرات الضباط الكبار، عن حرمان المؤسسة العسكرية الأميركية من نظراء أتراك اعتاد القادة العسكريون الأميركيون على التواصل معهم في القضايا المتعلقة بالأمن القومي، بما في ذلك مبيعات الأسلحة والتدريبات العسكرية، فضلاً عن محاربة "داعش". وكانت الحكومة التركية قد وافقت، في صيف 2015، على السماح لطائرات التحالف الدولي باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية، بعد سنواتٍ من الرفض، وهو ما أتاح للتحالف الدولي تحقيق إنجازاتٍ مهمة في حربه على هذا التنظيم. كما لا تخفي الإدارة الأميركية قلقها من أنّ الشرخ داخل المؤسسة العسكرية التركية ومحاولات إعادة ترتيب أوضاعها قد يشغلها عن ضبط الحدود الجنوبية مع سورية، ما يسمح "لداعش" بإعادة بناء نفسه، واستقطاب مزيدٍ من المقاتلين الأجانب.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA For Studies & Strategies

ولكن الولايات المتحدة تجد صعوبةً، حالياً، في الموازنة بين حاجتها الإستراتيجية إلى تركيا وما تعتبر أنه ردُّ فعلٍ مبالغٌ فيه من الحكومة التركية إزاء ملاحقة من تعتبرهم محسوبين على جماعة غولن، في مؤسسات الجيش والأمن والقضاء والتعليم والإعلام، وغيرها من مؤسسات الدولة الأخرى. ومع ذلك، ستجد الولايات المتحدة نفسها مضطرةً إلى التعاون مع تركيا، مهما كانت حصيلة الحملة التي تقودها الحكومة، لتطهير أجهزة الدولة من خصومها، كما أنّ واشنطن وحلفاءها لا يملكون وسائل ضغط فعالةٍ لثني الرئيس أردوغان عن الاستمرار في جهده للقضاء على نفوذ ما يسميه "الكيان الموازي".

اتجاهات العلاقة مستقبلًا

يؤثر تصاعد التوتر بين تركيا والولايات المتحدة، إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة، في جهد محاربة "داعش"، كما أنه قد يعقّد جهد واشنطن في التوصل إلى اتفاقٍ مع روسيا في سورية، بشأن التنسيق الأمني بينهما، فضلاً عن إيجاد حلٍ للصراع هناك. كما أنّ تركيا المتشكّكة في نيات الولايات المتحدة تجاهها قد تندفع نحو علاقات أكثر قوةً مع روسيا، خصوصاً بعد أن تجاوز الطرفان مسألة إسقاط الطائرة الحربية الروسية في السنة الماضية. وسوف يمثل هذا الأمر ضربةً قويةً لجهد إدارة الرئيس أوباما التي ما فتئت تخسر مزيدًا من الحلفاء في الشرق الأوسط. ولا يعني ذلك نهاية العلاقة بين الطرفين، فهذه العلاقة قائمة ومستمرة منذ بداية الحرب الباردة، سواء تحت إدارات ديمقراطية أو جمهورية، أو تحت أنظمةٍ مدنيةٍ أو عسكرية في تركيا، وقد تجاوزت توترات كبيرة في السابق. فموقع تركيا الإستراتيجي، وأوضاع الشرق الأوسط السياسية والأمنية، تجعل من تركيا شريكاً لا غنى عنه أميركياً. كما أنّ تركيا ليست في وارد التخلي عن تحالفها مع الولايات المتحدة وعضويتها في "الناتو"؛ وهي العلاقة التي تشكّل جوهر عقيدتها الدفاعية، فضلًا عن مساهمتها في إعطاء تركيا مكانتها الإقليمية والدولية. ولكن، من المؤكد أيضاً أنّ هذه العلاقة التحالفية قد تضرّرت، بشكل كبير، ولن تعود إلى ما كانت عليه في الماضي، على الأقل في عهد حكم حزب العدالة والتنمية؛ فتركيا سوف تتجه نحو مزيدٍ من الاستقلال في سياستها الخارجية، وفي إقامة علاقاتٍ مع شركاء قد لا يروقون "للحليف" الأميركي المتخبّط في سياساته.

انتهازية ساذجة

مروان قبلان — العربي الجديد — 2016\7\27

في تعليقه على اتهامات بتورّط بلاده في الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال أوغستو بينوشيه في تشيلي ضد حكومة الرئيس المنتخب سلفادور أليندي عام 1973، رد وزير الخارجية الأميركي الأسبق، هنري كيسنجر، مستغرباً: "من الساذج الذي يعتقد أن الولايات المتحدة ستحترم العملية الديمقراطية في بلدٍ اختار شعبه أن يصبح شيوعياً؟".

خلال عقود الحرب الباردة الأربعة (1946-1989)، دعمت الولايات المتحدة انقلاباتٍ عسكرية أحياناً، وساندت حركات تمرّد ضد حكومات منتخبة أحياناً أخرى. المثال الأبرز ترتيب المخابرات المركزية الأميركية الانقلاب الذي قاده وزير الداخلية الإيراني الجنرال فضل الله زاهدي عام 1953، وأطاح فيه رئيس حكومته المنتخب، محمد مصدق، وأعاد الشاه إلى الحكم. نتيجة تلك العملية، حوّلت الولايات المتحدة إيران، عبر نسج علاقات وطيدة مع مؤسستها العسكرية، إلى وكيل إقليمي (Client State) في سياق مواجهتها الكبرى مع موسكو.

من غير المحتمل أن تكون إدارة الرئيس باراك أوباما متورطةً في محاولة الانقلاب التركية. ولا يعدّ أداؤها المرتبك حيالها دليلاً على أنها متورّطة، ليس فقط لأن الحرب الباردة، حيث كانت النخب الأميركية (السياسية والفكرية) مسكونةً بهاجس هزيمة الشيوعية، فكراً وسياسة، قد انتهت، وأن ما تفعله روسيا اليوم لا يعدو محاولةً للحصول على معاملةٍ من الولايات المتحدة أكثر احتراماً، وليس لأن الرئيس أوباما أقلّ انتهازيةً ومكيافيليةً من كيسنجر، وغيره من ساسة حقبة الحرب الباردة،

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

بل لأن أوباما لا يقل انتهازيةً من المستبعد أن يكون متورطاً. فوق ذلك، لو كانت واشنطن متورطةً لربما كانت المحاولة الانقلابية أقلّ بدائيةً، ولربما كانت حظوظ نجاحها أكبر.

واقع الأمر أن الرئيس أوباما، في آخر أيام إدارته، لا يبدو منشغلاً بشيء أكبر كثيراً من حدود تفكيره "الاستراتيجي" الذي خبرناه في سنوات حكمه الثماني، وجعل فيه تنظيم الدولة الإسلامية الشغل الشاغل لقوة عسكرية واقتصادية وتكنولوجية، بحجم الولايات المتحدة. ضرب الاستقرار في تركيا لا يخدم هذه المصلحة، ولا يحقق لأوباما هدفه في القضاء على هذا التهديد "الاستراتيجي"، قبل أن ينهي ولايته. صحيح أن علاقته بالرئيس أردوغان غلب عليها التوتر في السنوات الأخيرة، بسبب السياسة الأميركية في سورية، واعتماد الأكراد حلفاء لها، لكن واشنطن برهنت، في كل مرة، أنها لا يمكن أن تستبدل دولةً بحجم تركيا وأهميتها بحليف مرحلي ومحلي، تم تجنيده للقيام بمهمةٍ محدّدة على الأرض.

ويدرك الرئيس أوباما الذي جاء إلى السلطة، يحدوه الأمل بطي صفحة صراعات طويلة معلقة من أيام الحرب الباردة (إيران وكوبا وفيتنام)، كم سممت إطاحة مصدّق العلاقات بين واشنطن وطهران، وكيف أن هذه القضية ما زالت، بعد ستين عاماً، حيّة في ذاكرة العلاقة المعقّدة بين الطرفين. هل يعقل حينها أن ينهي أوباما عهده "بخطيئةٍ" مثل التي ارتكبها آيزنهاور في بلدٍ لا يقل أهمية اليوم للمصالح الأميركية عما مثلته إيران في عزّ الحرب الباردة.

مع ذلك، ربما تكون هذه الإدارة التي نأت بنفسها عن المحاولة الانقلابية الفاشلة، بسلبيتها وسوء إدارتها الأزمة، قد وصلت إلى النتيجة التي كانت تخشاها، أي خسارة ثقة حليفٍ بحجم تركيا وأهميتها، فهي، وإن كانت غير متورطة في الانقلاب، فعلى الأرجح، علمت به، كما علمت به المخابرات الروسية (أخذاً بالاعتبار حجم التورّط الكبير لجنرالات الجيش)، لكن إدارة أوباما اختارت، كعادتها وبعكس روسيا، أن تبقى في موقع المراقب، بانتظار اتضاح هوية المنتصر في الصراع.

وتشير تسريباتٌ عن أنقرة إلى أن الدولة التي استحقت شكر الحكومة التركية على مبادرتها بالكشف عن المحاولة الانقلابية، قبل ساعاتٍ من وقوعها، لم تكن سوى روسيا التي بادرت مخابراتها إلى الاتصال بنظيرتها التركية، تحذّر من محاولةٍ انقلابية، الأمر الذي دفع الانقلابيين إلى تقديم موعد تحرّكهم إلى مساء الجمعة، بدلاً من فجر السبت، ما ساهم في إفشال مخططهم. وبذلك، كسب الرئيس بوتين صديقاً، كان حتى الأمس في خلافٍ مرير معه، في حين خسر الرئيس أوباما، بسلوكه مسلكاً انتهازياً ساذجاً، ثقة حليفٍ، له مصالح كبرى معه.

تغيير في الاستراتيجية الأمريكية أم غياب؟

عاطف الغمري — الخليج — 2016\7\27

تصدر عن قيادات رفيعة المستوى في الإدارة الأمريكية تصريحات، يصعب المرور عليها مرّ الكرام، فهي تحمل رسالة سياسية للعالم، كما أنها لا تأتي فرادى، أو تعبيراً عن حالة قائمة بذاتها، بل إنها جزء من تراكمات كحلقات في سلسلة واحدة، وتعبر عن معنى واحد.

آخرها ما أعلنه الجنرال توماس والدهاوزر قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، من أن الولايات المتحدة لا تملك استراتيجية عالمية محددة للتدخل في ليبيا.

وقد سبق هذا بعامين، أن أعلن أوباما أن بلاده لا تملك استراتيجية لمواجهة إرهاب «داعش»، ثم خرج بعدها بأيام بإعلان يعدل فيه عن موقفه، ويدعو لتشكيل التحالف الدولي لقتال «داعش»، وهو تصرف فسره محللون أمريكيون بأنه دليل على تناقضات أوباما، وفقدانه الرؤية الاستراتيجية بالتعامل مع قضايا وأزمات العالم.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

اللافت للنظر أن هذه المواقف الأمريكية، تأتي على النقيض تماماً مما كانت الولايات المتحدة، في عهود رؤساء سابقين من بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى التسعينات، تملكه من استراتيجية عالمية GrandStrategy تعرف أهدافها، وتتوفر لها إمكانات وآليات للتنفيذ، قلما تخطئ في تقديراتها، أو في نتائج عملياتها.

في تلك السنوات الماضية، دشنت الولايات المتحدة، استراتيجيتها العالمية للسياسة الخارجية، من بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ابتداء من عام 1947، التي استمر العمل بها لأكثر من خمسين سنة، وهي الاستراتيجية التي أقيمت على مبدأ احتواء الاتحاد السوفييتي في مناطق نفوذه في العالم، والتي بنيت عليها أسس السياسات الخارجية والدفاعية.

وطوال هذه السنوات، استندت الاستراتيجية الأمريكية، على مخزون من أهل الخبرة والتخصص المرموقين، العارفين تماماً بالاتحاد السوفييتي واستراتيجياته، وبكل الدوائر الإقليمية والدولية التي يدور فيها الصراع بين القوتين الكبيرتين.

كانت استراتيجية الاحتواء هي المبدأ الذي تتحرك به السياسة الخارجية الأمريكية، ومع انتهاء الحرب الباردة، وحدوث تحولات هائلة في بنية النظام العالمي، فقد وجد فراغ غير متوقع في عالم الفكر السياسي الأمريكي، وشعور بالحاجة إلى مبدأ يشغل مساحة هذا الفراغ.

ودخلت الولايات المتحدة بعد ذلك في عهود عدد من الرؤساء: بوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن، وأعلنت في 20 سبتمبر / أيلول 2002، استراتيجية جديدة للأمن القومي، والسياسة الخارجية، لكنها كانت استراتيجية منفصلة عن الواقع الدولي الذي تغير كلية، فلم يقدر البقاء، وسقطت بعد 6 سنوات من إعلانها، في مواجهة رفض جماعي من النخبة صانعة السياسة الخارجية.

ثم جاء أوباما في ظروف تصاعد تيار داخلي قوي، رافض لاستراتيجية بوش الابن، ومطالب بالتغيير بما يتوافق مع العالم المتغير، وهو ما استغله أوباما، بأن رفع لحملته الانتخابية شعار التغيير، لكنه لم يكن هو من ابتدع الشعار، وليس مقتنعاً تماماً بمعناه، فقد افتقد بعد دخوله البيت الأبيض، الرؤية التي تسمح له ببناء استراتيجية جديدة ومتكاملة، لها مبدأ واضح ومحدد. ووجد نفسه أسير عقيدة سياسية تقليدية راسخة في العقل السياسي الأمريكي، مضمونها أن عوامل الاستمرارية في السياسة الخارجية، أقوى وأكثر من عوامل التغيير، فبدأت تناقضاته بالميل الشديد نحو الاستمرارية على حساب التغيير، وهو ما عكسته التصريحات: «إننا لا نملك استراتيجية للتدخل في ليبيا»، وقبلها: «إننا ليست لدينا استراتيجية للتعامل مع إرهاب «داعش»»، ثم التراجع بسرعة عن هذا القول.

إن الولايات المتحدة كانت تعتبر نفسها قائدة العالم في سنوات الصراع الأمريكي السوفييتي، وكان يبرهن على هذه النظرة، استراتيجية الاحتواء، بما تشمله من أطر لعلاقتها الدولية، والتزامات تجاه الدول التي اعتبرت نفسها ضامنة لأمنها، وداعمة لاستقرارها، ولهذا فإن اعترافها بفقدان الاستراتيجية العالمية تجاه قضايا متعددة، يفترض أن لها تجاهها دوراً ومسؤولية، إنما يضع أمريكا في مأزق تاريخي، يقلص من الاعتراف العالمي لها بقيادة العالم، وهو أمر لا تزال إدارة أوباما تتشبث به، بمختلف الوسائل.. لكن مثل هذه القيادة لها مواصفات وشروط، وهو ما كان موجوداً طوال عملها تطبيعياً، باستراتيجية الاحتواء التي استمرت أكثر من خمسين عاماً.

كانت استراتيجية الاحتواء هي المبدأ الذي تتحرك به السياسة الخارجية الأمريكية، ومع انتهاء الحرب الباردة، وحدوث تحولات هائلة في بنية النظام العالمي، فقد وجد فراغ غير متوقع في عالم الفكر السياسي الأمريكي

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

كيري بعد لقائه لافروف.. سنعلن عن تفاصيل خطتنا للتعاون العسكري مع روسيا في سوريا أوائل الشهر المقبل.. و"راي اليوم" تنشر بنود اتفاق "مجموعة التنفيذ المشتركة"

بيروت ."راي اليوم" . كمال خلف: 27\7\2016

اجتمع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع نظيره الأمريكي جون كيري، يوم الثلاثاء، حيث تناولت المباحثات الوضع في سوريا والخطوات اللازمة لتسوية السورية .

وقال لافروف ، إثر لقاء جمعه مع كيري في فينتيان عاصمة لاوس، إنه "في حال تطوير الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أعقاب اللقاء مع وزير الخارجية الأمريكي في موسكو، في سياق المشاورات المرتقبة بين الخبراء الروس والأمريكيين، وفي حال تنفيذ هذه الاتفاقات فعلا، فستضمن تلك الاتفاقات تنصل المعارضين "المعتدلين" من "داعش" و"جبهة النصرة .

وجاء ذلك بعد ايام من مباحثات هاتفية اجراها لافروف مع كيري حول الخطوات الرامية إلى تسوية الأزمة في سوريا ومكافحة الإرهاب هناك، وذلك تنفيذا للاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الأمريكي إلى موسكو.

وعن اللقاء الثلاثي حول سوريا، أكد لافروف ان "اللقاء الثلاثي في جنيف الذي سيعقد يوم الثلاثاء، سيكون مكرسا لتسريع العملية من أجل الشروع في العمل على صياغة حزمة اتفاقات سياسية لتسوية الأزمة السورية".

بدوره اعرب كيري، للصحفيين بعد اللقاء مع لافروف ، عن "الامل" في أن تتمكن واشنطن وموسكو من الإعلان في أوائل الشهر المقبل عن تفاصيل الخطة الأمريكية الجديدة للتنسيق العسكري مع روسيا بشأن سوريا.

وأشار الوزير إلى إحراز تقدم فيما يخص استكمال صياغة الخطة خلال الأيام القليلة الماضية.

ولم يتم حتى الان تحديد موعد ثابت لاستئناف مفاوضات جنيف، حيث اعرب الموفد الامي الى سوريا ستيفان دي ميستورا أعرب عن "الامل" في استئناف جولة جديدة من المفاوضات في شهر اب المقبل، كاشفا ان الاسابيع المقبلة ستكون "مهمة" بالنسبة للنزاع السوري.

بنود الاتفاق العسكري الأمريكي للتعاون مع روسيا في سوريا فيما يسمى مجموعة التنفيذ المشتركة

تشير هذه الشروط المرجعية إلى طبيعة عمل المجموعة المشتركة ووظائفها وإجراءاتها، ويندرج تحت هذه الفقرة:

أن الغرض من مجموعة التنفيذ المشتركة (JIG) توسيع التنسيق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي فيما يخص إجراءات سلامة الطيران المقررة. وسيعمل المشاركون في (JIG) على هزيمة جبهة النصرة وداعش في سياق تعزيز وقف الأعمال العدائية ودعماً للعملية الإنتقالية السياسية المبينة في قرار مجلس الأمن رقم 2254.

وتنوي الولايات المتحدة وروسيا باعتبارهما المشاركين بالتصرف وفقاً لهذه الشروط المرجعية. وسينفذ المشاركون عملياتهم من خلال مجموعة التنفيذ المشتركة ما لم ينص على خلاف ذلك.

وتوصل الطرفان إلى أنهما سينفذان أحكام "نهج الجهود الروسية الأمريكية العملي لمكافحة داعش وجبهة النصرة وتعزيز وقف الأعمال العدائية". وسيقوم المشاركون بإجراء كافة الجهود بما يتفق مع نية اتخاذ كل التدابير المعقولة لعدم سقوط ضحايا من غير المقاتلين.

وسيلتزم المشاركون أيضاً بكل الجهود، بما في ذلك العمليات التي تخضع للتنسيق أو توجه من خلال هذه الشروط المرجعية والتي تمتثل للقانون الإنساني.

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

مقر العمليات والمهام

اتفقت روسيا وأمريكا على أن يكون مقر المجموعة في العاصمة الأردنية عمان.

التنظيم: يعتزم المشاركون الحفاظ على استقلالية ووطنية المقر الذي ستركب فيه أنظمة تبادل المعلومات مع المقرات المسؤولة عن الإجراءات التكتيكية ضد النصرة وداعش. وينوي المشاركون من خلال (JIG) إنشاء مركز تنسيق لتبادل المعلومات الاستخبارية والعملياتية.

ويعتزم المشاركون توظيف أعداد كافية لإنجاز مهام مجموعة التنفيذ. ويعتزمون مماثلة صفوف نظرائهم بشكل عملي.

التوظيف: يعتزم المشاركون توظيف الخبراء والفنيين من ذوي الخبرة في مجال الاستخبارات والاستهداف والعمليات الجوية.

وتشمل خبرة الاستخبارات معرفة التصرف والعمليات وتكتيكات العناصر المسلحة ذات الصلة في سورية. وتتطلب خبرة الاستهداف الإلمام بالإجراءات الوطنية لاختيار وتأكيد وملاحقة أهداف مدروسة.

اللغة والترجمة: يعتزم المشاركون تقديم المعلومات إلى مجموعة التنفيذ بلغتهم الأم. والمشاركون هم المسؤولون عن ترجمة المواد التي وردت.

كما يعتزم المشاركون توظيف عدد كاف من الموظفين على دراية بالمخابرات العسكرية والمصطلحات التشغيلية، وذلك لتوفير الوقت الحقيقي لترجمة المحادثات والوثائق.

ويعتزم المشاركون تزويد مجموعة التنفيذ بكبار الممثلين الوطنيين – العقداء (0-6) أو الموظفين المدنيين برتب متعادلة – لنقل قرارات نيابة عن القرارات أو المواقف الوطنية لقادة عملياتهم والمشاركين منهم.

أفراد المخابرات: ويعتزم المشاركون ملء طواقم مجموعة التنفيذ بأفراد المخابرات الذين بإمكانهم تبادل المعلومات وحل اختلافات تمثيل المعلومات وأنظمة الإرجاع الإحداثية من أسماء الأماكن وغيرها من التفاصيل التقنية.

كما ينص الاتفاق أنه على أفراد المخابرات أن يكون منهم خبراء في موضوع النصرة وداعش في سوريا. وأن على المشاركين، من خلال المجموعة تشكيل صيغ مقبولة لتبادل المعلومات.

ممثلو العمليات: يعتزم المشاركون توظيف ممثلين للعمليات ضمن طواقم JIG من ذوي الخبرة في الإجراءات الوطنية لتخطيط الضربات، والاستهداف، والتسليح، وقانون التنفيذ وغيرها من وظائف. وعلى ممثلي العمليات حل الخلافات في كيفية تقديم الأطراف لمعلوماتها.

ويدعو الاتفاق إلى أنه على العاملين في مجموعة التنفيذ تطوير صيغ مقبولة من كل الأطراف لكيفية تبادل المعلومات.

طواقم الدعم: ويمكن للمشاركين توظيف أفراد في JIG حسبما يتطلب الأمر، لإدارة الخدمات اللوجستية وحماية القوات، والاتصالات وغيرها من المتطلبات.

أدوار مجموعة التنفيذ

تنص هذه الفقرة أنه على المشاركين، من خلال JIG، تمكين التواصل بين المشاركين في العمليات العسكرية ضد النصرة. وأنه بإمكان المشاركين، من خلال JIG، العمل على الوصول للحد الأقصى من الاستقلالية، ولكن مع مزامنة الجهود ضد داعش في سورية.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ويبدأ التعاون بين الروس والأمريكان من نقطة تبادل المعلومات حول النصرة وداعش. ويقر الاتفاق أنه في حال وجد أن تنفيذ عمليات موحدة ضد أهداف متعمدة تصب في مصلحة كلا المشاركين، فإن عليهم تنسيق الإجراءات للسماح بالعمليات الموحدة.

استهداف النصرة

يقوم أساس التنسيق بين موسكو وواشنطن بحسب الاتفاق على الالتزام بدعم الاستهداف المتعمد لـ"جبهة النصرة"، وما أن يقرر ممثلو مجموعة التنفيذ المشتركة تبادل المعلومات، ويتوصلون إلى معلومات مفهومة لدى الطرفين، تبدأ مجموعة التنفيذ بتنسيق الاستهداف لـ"النصرة".

ويدعو الاتفاق الأمريكي – الروسي إلى تطوير الحملات المشتركة لاستهداف "النصرة"، ويشير أنه على الطرفين التنسيق حيال الأهداف التي طُرحت، وأنه ما أن يتم التوصل لقرار حول الأهداف، على المشاركين تنسيق اقتراحاتهم حول كيفية التعامل مع هذه الأهداف.

ويشدد الاتفاق على أن الجهود المصبوبة ضد الأهداف المتفق عليها لن تتضارب سواء من ناحية الجغرافية أو الوقت، باستثناء الأخطار الوشيكة للمشاركين حيث لا يكون بالإمكان تطبيق الاتفاقات المسبقة حول الأهداف، ولن يقوم المشاركون باتخاذ إجراءات ضد أهداف "النصرة" إلا وفق الاتفاقات المسبقة.

خلال الاستهداف

تشير هذه الفقرة أنه على المشاركين اختيار وتحديد أولوية الأهداف، كما هو موضح في المقطع السابق، في مقر عملياتهم. على المشاركين التعامل مع تبادل المعلومات بين المنظمات المُستهدِفة.

الأهداف التي بالإمكان التعامل معها: على المشاركين تنسيق الاتفاق حول أهداف "النصرة" التي تعد "قابلة للتعامل معها" من خلال الإجراءات للمشاركين.

ويدعو الاتفاق إلى تقديم معلومات حول الأهداف للتعامل معها بأسلوب يتم تطويره وتحديده من قبل المشاركين.

ويُقصد بـ الأهداف القابلة للتعامل معها (بحسب نص الاتفاق) تلك الأهداف التي تم "فحصها" والتي تملك روسيا وأمريكا حولها معلومات استخبارية داعمة دقيقة.

ويسمح الاتفاق للطرفين باستخدام مصادر استطلاع ومراقبة واستخبارات إضافية لدعم فحص الأهداف المحتملة وفق أولوياتهم، ويضيف: "يقوم المشاركون بالتحقق من الأهداف القابلة التعامل معها وفق إجراءاتهم الوطنية لضمان أنها تلائم توجيهات القيادة المناسبة، وإن كانت متوافقة مع القانون الإنساني الدولي وقوانين الاشتباك المسموحة".

تطوير الأهداف

ينص الاتفاق على أن الأهداف التي يتوافق الطرفان عليها هي التي سيتم تطويرها لأجل الضربات. وينص أيضاً أنه على المشاركين تسهيل الاستهداف الدقيق من خلال تبادل مواقع الأهداف المحسوبة. الأهداف القابل التعامل معها، والتي حددها كلا الطرفين، يجب أن يتم التعامل معها كأي أهداف محلية أخرى – لا تُفترض الأولوية فقط لأن المشاركين قرروا معاً أن الهدف قابل التعامل معه.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

قصف "تنظيم الدولة"

يدعو الاتفاق المشترك إلى أنه بإمكان روسيا وأمريكا التواصل للحصول على معلومات تتعلق بالأهداف والتي تسمح بالعمليات المستقلة لكن المتزامنة ضد "تنظيم الدولة" في سورية.

ويندرج تحت هذه الفقرة أنه "على المشاركين تحديد الأهداف وأولويتها في مقرات عملياتهم الرئيسية. على المشاركين تنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات المُستهدِفة. أي قرار لتنفيذ والتحقق من صحة هدف لداعش يجب أن يتم وفق الإجراءات التي وضعتها JIG ويجب ألا تتعارض عبر القنوات الموجودة. [بإمكان كلا المشاركين الاحتفاظ بحق إجراء ضربات أحادية الجانب ضد أهداف داعش خارج المناطق المحددة].

تنسيق العمليات وعدم تعارضها

تشير هذه الفقرة أنه "على مجموعة التنفيذ المشتركة الكشف عن أجزاء من جوانب استهداف وتخطيط الضربات الجوية، بحيث يزود كل طرف الأخر، وتضيف الفقرة: "على الولايات المتحدة وروسيا أن تعلم إحداهما الأخرى من خلال JIG بالخطط النهائية للعمليات ضد الأهداف التي تم تحديدها سوياً قبل يوم على الأقل من موعد التنفيذ. على JIG أن تنقل تقديرات الأفعال ضد النصرة للمشاركين. كما بإمكانها إيصال تخمينات الأفعال ضد داعش في سورية للمشاركين".

الجدول الزمني

على مجموعة التنفيذ المشتركة أن تعمل وفق جدول زمني يسمح للمشاركين بتوحيد المعلومات التي طورتها JIG مع إجراءاتهم المحلية المعتادة.

تفاصيل الضربات الجوية

يلتزم المشاركون بتطوير صيغة لتبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات المزمع تنفيذها، بما في ذلك الوقت العام لتنفيذ الضربات، والطريقة المحددة لمهاجمة الهدف، وتحديد مسار الضربات والتفاصيل الدقيقة للحظة الموضوعة لاستهداف الأهداف.

ويدعو الاتفاق إلى أنه على "المشاركين الالتزام بضمان ألا تكون الأفعال المزمعة متضاربة بالوقت أو الجغرافية. وعلى أن يلتزم المشاركون بالتنسيق لضمان ألا يتم استهداف حمولات الضربات (الطائرات) من قبل أنظمة الدفاع الجوية لأي طرف أو الخاصة بالنظام".

تقدير دمار المعركة

ينوي كلا الطرفي جمع المعلومات حول تقدير دمار المعركة المتعلق بالأهداف التي تم تنسيق ضربها من خلال JIG.

وقد يختار الطرفان الكشف عن تفاصيل تقديراتهم التي يقومون بجمعها. وقد يقوم أي طرف بجمع معلومات حول تقديرات دمار المعركة، وحول أهداف يضربها الطرف الآخر.

الأضرار الجانبية

تتضمن هذه الفقرة أنه على الطرفين تسهيل التحقق من أية "مزاعم" بأن الضربات التي تم الاتفاق عليها بشكل مشترك قد سببت أضراراً جانبية غير متوقعة أو أودت بأرواح، والبحث في إجراءات إضافية لتفادي مثل تلك الضربات في المستقبل.

وفيما يخص تنسيق العمليات الموحدة، يتضمن الاتفاق أنه في وقت ما قد يُسمح للطرفين بالتنسيق حول عمليات موحدة. وأنه في حال تم اتخاذ قرار كهذا، على الطرفين عقد اجتماع لممثليهم لتطوير إجراءات لعملياتهم الموحدة.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

الظروف الطارئة

التهديد الوشيك: بإمكان المشاركين استهداف التهديد الوشيك لأفرادهم في حال لم يكن بالإمكان الاتفاق المسبق حول الهدف.

ظروف أخرى: "قد يقوم الجيش السوري بتنفيذ فعل عسكري، بما في ذلك النشاطات الجوية، ضد جبهة النصرة خارج المناطق المحددة في حال حازت النصرة على مناطق هناك. بإمكان روسيا استخدام القوة الجوية للدفاع عن قوات الحكومة السورية في حال تعرضت للهجوم من قبل النصرة من داخل المناطق المحددة، في حال وافقت على ذلك الولايات المتحدة مسبقاً. على كل الأفعال أن تتوافق مع شروط وقف القتال".

انتهاكات وقف القتال: بإمكان المشاركين تقديم معلومات قد تؤكد المزاعم بحدوث انتهاك لوقف القتال بما ينتهك اتفاق جنيف.

مراقبة الأنشطة الجوية

في تفصيلات هذه الفقرة، يتفق أطراف مجموعة التنفيذ في مراقبة لجم النشاطات الجوية السورية. وينص أنه على المشاركين جمع وتقديم المعلومات حول نشاطات النظام الجوية لدعم مراقبة منع طيران الطائرات السورية في المناطق المحددة.

والمعلومات التي يتم جمعها، يجب أن يتم تزويد JIG بمراقبة متقدمة لعمليات النظام الجوية المسموح بها كاستثناء لمنع الطيران الحربي السوري. ويدعو الاتفاق إلى أنه على JIG المحافظة على الوضع الحالي للطيران السوري في المعركة.

وأنه يجب أن يتم الإبلاغ اليومي عن التغيرات في حركة طائرات النظام. ويجب على الطرفين تطوير إجراءات للمساعدة على تأكيد إذعان الجيش السوري لقرار منع الطيران. "على JIG أن تبلغ انتهاكات النظام للمشاركين"، وفقاً للاتفاق.

النشاطات المحظورة والاستثناءات: يمنع النظام من التحليق في مناطق محددة. تلك المناطق تتضمن مناطق تركز النصرة الأساسية، والمناطق ذات حضور كبير للنصرة، ومناطق هيمنة المعارضة، مع وجود محتمل للنصرة.

أما عن الظروف المستثناة تتضمن:

الإجلاء الطبي

المساعدة الإنسانية

استرجاع الطواقم

مراقبة متقدمة

المراقبة المتقدمة لعمليات النظام الجوية: على الاتحاد الروسي تقديم مراقبة متقدمة إلى JIG لكل العمليات الجوية للنظام. بالنسبة للمهمات المستثناة، يجب أن يتم تقديم توقيت عام حول المهمة السورية (مهمة طائرات النظام) إلى JIG، والترتيب العام للقوات وتفاصيل حول مسار الطائرات في وقت سابق ليوم قبل التنفيذ.

أسلوب التنسيق الروسي الأمريكي العملي ضد "النصرة وتنظيم الدولة"

وتتضمن هذه الفقرة: يسمح لروسيا وأمريكا لتكثيف الجهود المشتركة والموحدة لتدمير "النصرة وتنظيم الدولة" في سياق تقوية وقف إطلاق النار بين كل الأطراف الملتزمة بشروطه.

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

ولهذه الغاية أعادت روسيا والولايات المتحدة التزامهما بتكثيف الدعم والمساعدة للحلفاء الإقليميين لمساعدتهم على الحؤول دون تدفق المقاتلين والأسلحة أو الدعم المالي للجماعات التي تعدها الأمم المتحدة إرهابية على طول الحدود السورية.

والتحديد الدقيق للمناطق الخاضعة لسيطرة "تنظيم الدولة والنصرة" وقوات المعارضة المعتدلة لازال من الأولويات الهامة. ويؤكد الاتفاق أنه "يجب ألا تتمتع النصرة بأي مكان آمن داخل سورية".

كما ستعمل كلٍ من روسيا والولايات المتحدة بشكل متواز لتحقيق عملية الانتقال السياسي كما حددها قرار مجلس الأمن الدولي 2254.

آليات التنفيذ

ستقوم الولايات المتحدة وروسيا بتكثيف جهودهما لضمان الإذعان التام لوقف القتال، بما في ذلك وقف كل الهجمات الأرضية والعمليات الجوية ضد الموقعين على وقف القتال والمدنيين في سورية.

وفي سبيل تقوية وقف القتال، الذي سيتم إعادته إلى المستوى الذي وصل إليه في أواخر شباط والحفاظ عليه لفترة سبعة أيام، ستؤسس الولايات المتحدة وروسيا مجموعة التنفيذ المشتركة المؤلف من خبراء مختصين في سورية ومراجع مع خبرات في الاستهداف. وستؤسس JIG في الوقت المذكور سابقا والموقع المحدد سابقا.

وستنفذ JIG المهمات التالية، على التسلسل:

– إنهاء خريطة مشتركة للأراضي مع التركيز بشكل كبير على مناطق تشكيلات "جبهة النصرة"، لتشمل المناطق القريبة من هذه التشكيلات، وذلك في موعد أقصى لا يتجاوز خمسة أيام بعد تشكيل JIG.

– تبادل المعلومات الاستخباراتية ووضع أهداف قابلة للتنفيذ من أجل عمل عسكري ضد "جبهة النصرة"، بما في ذلك أهداف القيادة ومعسكرات التدريب والمستودعات اللوجستية وخطوط الإمداد والمقرات، ولكن هذه الأهداف ليست على سبيل الحصر.

– تعيين مجموعة من الأهداف لغارات جوية من قبل القوات الروسية أو القوات العسكرية الأمريكية المتعلقة بعمليات "جبهة النصرة" في المناطق المعينة. وتشمل المناطق المعينة المناطق التي تتواجد فيها "النصرة" بشكل كبير والمناطق الأكثر تركيزا بالنسبة لـ"النصرة" والمناطق التي تهيمن فيها المعارضة مع احتمال وجود "النصرة" فيها. حتى قبل إنشاء JIG سيحدد الخبراء الفنيون من الولايات المتحدة وروسيا الإحداثيات الجغرافية لهذه المناطق المعينة.

– وضع آليات لمراقبة وفرض وقف أنشطة الجيش السوري العسكرية الجوية على مناطق محددة تم وصفها في الفقرة C، مع اتخاذ قرارات بشأن بعض الإستثناءات غير القتالية المناسبة.

– اتخاذ قرار بعد فترة وجيزة من الاتفاق على المجموعة الأولية من الأهداف من أجل البدء في وقت واحد، ويتضمن ذلك:

بدء الغارات الجوية الروسية والأمريكية على أهداف جبهة النصرة المتفق عليها.

وقف جميع أنشطة الجيش السوري في المناطق المعينة المتفق عليها مع وجود استثناءات مناسبة لأغراض غير عسكرية.

اذا كان النشاط العسكري السوري في صراع مع الفقرة السابقة أو الغارات الجوية في صراع مع الفقرة 5، قد ينسحب أي من المشاركين من JIG.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ستستمر وتتواصل عملية التنمية المستهدفة من خلال JIG والغارات الجوية ضد أهداف "النصرة" من قبل القوات الروسية الجوية والقوات الأمريكية. وستتبادل JIG المعلومات حول تأثيرات استهداف "النصرة" وتطوير الوضع على الأرض.

مع توقع حدوث تهديدات وشيكة على الولايات المتحدة أو روسيا عند الاتفاق على هدف غير مجد، فإن الولايات المتحدة وروسيا لن تقوما بأي عمل إلا ضد أهداف "جبهة النصرة" التي تم الاتفاق عليها مقدماً، ووفقا للإجراءات المناسبة من خلال قنوات التواصل الموجودة.

وستعمل JIG على تعظيم الجهود المستقلة ولكن المتزامنة ضد "تنظيم الدولة".

كما سيتم إجراء جميع الجهود المذكورة أعلاه بطريقة تتفق مع قوانين النزاع المسلح والتنفيذ الكامل لوقف الأعمال العدائية. وسيكون الإمتثال لوقف الأعمال العدائية مطلوباً لبقاء هذا التفاهم ساري المفعول.

طرائق الآليات المذكورة أعلاه سيتم تطويرها في مفاوضات ثنائية تبرم في أقرب وقت نظراً للحاجة الملحة التي عبرت عنها كل من روسيا والولايات المتحدة.

هذه الخطوات المذكورة أعلاه تعتبر خطوات نحو تفاهم شامل أكثر بين الولايات المتحدة وروسيا، في تاريخ محدد في 31 تموز،2016، بالنسبة لثلاث قضايا مترابطة تهدف إلى إنتاج نهاية دائمة للنزاع وهزيمة "جبهة النصرة وتنظيم الدولة".

التعاون العسكري والاستخباراتي بين روسيا والولايات المتحدة لهزيمة التنظيمين

وتنص هذه الفقرة الأخيرة على ترجمة وقف الأعمال العدائية إلى وقف إطلاق نار دائم، على الصعيد الوطني، وذلك على مراحل، مع وجود خطوات في عملية التحول السياسي، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتصرف والفصل بين القوات، والسيطرة على الأسلحة الثقيلة، وتنظيم تدفق الأسلحة في سورية، ورصد مستقل والتحقيق والتنفيذ.

وجود إطار عمل على الانتقال السياسي في سورية بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم 2254، ليشمل رؤى حول كيفية وموعد إنشاء حكومة انتقالية مع السلطة التنفيذية الكاملة المشكلة على أساس الموافقة المتبادلة، وإعادة إصلاح المؤسسات الإستخباراتية والأمنية، إجراء العمليات الدستورية والانتخابية.

وزير تركي: مصر والمكسيك وكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا بدائل "غولن" للفرار من أمريكا

بناء على معلومات استخباراتية تلقتها أنقرة

أنقرة/ مروة يلدز ألب/ الأناضول 26\7\2016

قال وزير العدل التركي بكير بوزداغ، اليوم الثلاثاء، إنّ بلاده تلقّت معلومات استخباراتية حول عزم زعيم منظمة الكيان الموازي الإرهابية فتح الله غولن، المتهم في الضلوع بمحاولة الانقلاب الفاشلة، "الفرار من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلد آخر".

وأضاف بوزداغ في مقابلة تلفزيونية مع إحدى القنوات التركية الخاصة، "نتوقّع أن يكون غولن قد خطط للهرب لإحدى الدول التي لا تربطها اتفاقية إعادة المطلوبين مع تركيا"، لافتًا أنّ "هناك احتمال أن تكون تلك الدول، هي مصر، أو المكسيك، أو كندا، أو استراليا، أو جنوب أفريقيا".

وأفاد بوزداغ أنّ امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن تسليم غولن إلى تركيا، من شأنه إلحاق الضرر بالعلاقات الثنائية القائمة بين البلدين، مشيراً أنّ الملفات الخاصة بمحاولة الانقلاب التي جرت منتصف تموز/ يوليو الجاري، قيد الإعداد وأنّ الجهات المعنية تعمل على جمع الأدلة وأخذ إفادات الموقوفين.

Center for Middle East Studies GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأضاف بوزداغ، أنّ "أنقرة أرسلت إلى واشنطن 4 ملفات بشأن توقيف غولن على ذمة التحقيق وإعادته إلى تركيا، وأنّ السلطات الأمريكية أبدت استعدادها للتعاون مع تركيا في هذا الخصوص.

وتابع بوزداغ في هذا الصدد قائلاً: "غولن يطالب السلطات الأمريكية بالامتناع عن تسليمه لنا، وضلوعه في محاولة الانقلاب الفاشلة واضح جداً، لأنه أوصى الانقلابيين في كلمته قبل يومين، بأن يصمدوا ولا يعترفوا بما قاموا به، من جانب آخر فهو يتوسّل للمسؤولين الأمريكيين كي لا يسلموه إلى السلطات التركية، وأتوجه لغولن بكلمة أدعوه فيها للمجيئ إلى تركيا وليعلم أنّ تركيا دولة القانون ولا تطلق أحكاماً عشوائية وتلتزم بالقوانين والدساتير".

وعن ادعاءات منظمة العفو الدولية، حول تعذيب الموقوفين ضمن إطار التحقيقات الجارية بشأن محاولة الانقلاب الفاشلة، أكّد بوزداغ أنّ هذه الادعاءات "عارية عن الصحة، ولا تستند لأرضية ملموسة، لا سيما أنّ منظمة الكيان الموازي الإرهابية ومناصريهم، بدأوا بإطلاق مثل هذه التصريحات الكاذبة فور فشل محاولتهم الانقلابية".

وتعليقاً على الجروح التي ظهرت على وجه قائد القوات الجوية السابق أكن أوزتورك، أبرز المتهمين في قيادة محاولة الانقلاب الفاشلة، قال بوزداغ: "أوزتورك لم يتعرض للضرب، وآثار الجروح الموجودة على وجهه وأذنه، تلقاها أثناء الهبوط الاضطراري لمروحيته التي استُهدفت فوق قاعدة أقنجي الجوية".

وشهدت العاصمة أنقرة ومدينة إسطنبول، في وقت متأخر، من مساء الجمعة (15 تموز/يوليو)، محاولة انقلابية فاشلة، نفذتها عناصر محدودة من الجيش، تتبع لمنظمة "فتح الله غولن" (الكيان الموازي) الإرهابية، حاولوا خلالها إغلاق الجسرين اللذين يربطان الشطرين الأوروبي والآسيوي من مدينة إسطنبول (شمال غرب)، والسيطرة على مديرية الأمن فيها وبعض المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة.

وقوبلت المحاولة الانقلابية، باحتجاجات شعبية عارمة في معظم المدن والولايات، إذ توجه المواطنون بحشود غفيرة تجاه البرلمان ورئاسة الأركان بالعاصمة، والمطار الدولي بمدينة إسطنبول، ومديريات الأمن في عدد من المدن، ما أجبر آليات عسكرية كانت تنتشر حولها على الانسحاب ما ساهم بشكل كبير في إفشال المخطط الانقلابي.

جدير بالذكر أن عناصر منظمة "فتح الله غولن" الإرهابية - غولن يقيم في الولايات المتحدة الأميركية منذ عام 1998- قاموا منذ اعوام طويلة بالتغلغل في أجهزة الدولة، لا سيما في الشرطة والقضاء والجيش والمؤسسات التعليمية، بهدف السيطرة على مفاصل الدولة، الامر الذي برز بشكل واضح من خلال المحاولة الانقلابية الفاشلة.

حركة غولن بدائرة الاتهام في حادثة إسقاط الطائرة الروسية

إسطنبول ـ باسم دباغ العربي الجديد 26\7\2016

لمّح وزير الطاقة التركي، براءات البيرق، إلى إمكانية وقوف الضباط التابعين لحركة "الكيان الموازي"، بقيادة فتح الله غولن، وراء إسقاط سلاح الجو للطائرة الروسية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وارتكاب مجزرة أولودرة، وذلك من خلال استخدامهم لقاعدة أكنجي الجوية، قرب العاصمة أنقرة، والتي كانت إحدى معاقل الانقلابيين في المحاولة الانقلابية في 15 يوليو/تموز الحالي.

وقال البيرق، في اللقاء الذي أجراه مع مجموعة "خبر تورك" الإعلامية الموالية للحكومة: "إن ما عشناه من أحداث في قاعدة أكنجي الجوية (حيث احتجزت قيادة أركان الجيش التركي)، فتح علينا العديد من الأسئلة، أولها موضوع أولودرة، وكذلك حادثة نوفمبر (يقصد إسقاط الطائرة الروسية)، وأظن بأنه ستتم إعادة التدقيق والبحث في الحادثتين".

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ويؤكد حديث وزير الطاقة التركي محاولة الحكومة تكوين جهة شعبية واسعة ضد "حركة الخدمة"، عبر اتهامها بالمجزرة التي أدت إلى مقتل 34 مهربا كرديا في قرية أولودرة في ولاية شرناق (جنوب شرق)، وكذلك تحميلها مسؤولية إسقاط الطائرة الروسية، والتي أثرت على الاقتصاد التركي بعد العقوبات الروسية التي تم فرضها على أنقرة.

وكانت أربع طائرات تابعة لسلاح الجو قد قصفت، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، عدة مواقع حول قرية أوراسو، التابعة لمنطقة أولودرة في ولاية شرناق، على أنها أهداف تابعة لـ"العمال الكردستاني"، ليتبيّن، في وقت لاحق، أن الأهداف لم تكن إلا مجموعة من المهربين الأكراد الأتراك الذي كانوا ينقلون السجائر والمازوت المهرب على متن البغال من شمال العراق إلى تركيا، ما أدى إلى مقتل 34 شخصا مدنيا، معظمهم بين عمر 16 و20 عاما، ورفضت القوات المسلحة التركية فتح تحقيق في هذا الشأن.

إلى ذلك، نفذت فرق شعبة مكافحة الإرهاب، اليوم الثلاثاء، عملية تفتيش للأكاديمية البحرية بمنطقة توزلا في إسطنبول، في إطار التحقيقات الجارية عقب محاولة الانقلاب الفاشلة.

وتم التفتيش داخل الأكاديمية، بحضور المدعي العام، دون الإدلاء بأية تفاصيل أخرى عن العملية.

وألقت قوات الأمن التركية، مساء 15 يوليو/ تموز الجاري، القبض على مدير الأكاديمية، متين أوزاكتان، و4 ضباط آخرين.

الإخوان وجماعة غولان.. كيانان موازيان!

ساري عرابي عربي21 2016\7\26

بعد فشل المحاولة الانقلابية التركية، جرت محاولات انقلابية أخرى في المجال العربي، تسعى للاستفادة من الحدث التركي، حتى لو كان ذلك من موقع العداء للحكومة التركية الحاليّة، وذلك بإعادة تصوير الحالة العربية، بما يكرّس في النهاية منطق الاستبداد، وبصادر من حركات التغيير والإصلاح أدواتها التي طوّرتها خلال العقود الماضية لمراوغة الواقع الأمني الذي فرضته الدولة القهرية وأنظمتها الحاكمة.

جوهر تلك المحاولات كان خلق مماثلة ما بين جماعة الإخوان المسلمين العربية، وجماعة غولان التركية، من جهة أن كلا الجماعتين تتسمان بالصفة ذاتها التي أطلقها أردوغان على جماعة غولان، أي صفة الكيان الموازي، فإذا كان أردوغان قد امتلك الشرعية لاستئصال جماعة غولان بعد تكيّفها في صورة الكيان الموازي، فإن أنظمة الحكم العربية، بما فيها نظام عبد الفتاح السيسي، تمتلك الشرعية ذاتها لاستئصال جماعة الإخوان المسلمين بما هي كيان مواز.

لا يندرج أصحاب هذه الأطروحة في سياق واحد، فبعضهم من أتباع الطغاة أو أقلام وأصوات أمريكا في المنطقة، قد سعى لإعادة توظيف الخسارة في تركيا لصالحه عربيا، وإعادة استخدام موقف الإسلاميين العرب المتعاطف مع أردوغان ضد الإسلاميين العرب أنفسهم، باللعب على وتر التناقض والمصداقية، من قبيل "لماذا ترفضون الكيان الموازي في تركيا وتقبلونه في مصر؟!".

ولكن بعضا آخر، تبنى هذه الأطروحة من موقع تصفية الحسابات الشخصية والفكرية مع الجماعة، ولإثبات صحة اختلافه مع الجماعة ورؤيته المؤسَّسة على نقدها، وهنا يمكننا أن نجد منتمين سابقين للجماعة، يغتنمون هذه الأطروحة لإعادة تقديم خصوماتهم الشخصية في هيئة الموقف الفكري الصحيح، الذي يستدلّ لنفسه بالواقعة المحققة في تركيا.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ويظلّ بعد هذين الصنفين، بقية ممن استعجلوا التفكير ولم يتبينوا الاختلاف الفعلي بين الحالتين، العربية والتركية، وخلطوا بين نقدهم الأساسي لجماعة الإخوان وبين هذه الأطروحة، وبين رؤيتهم لأضرار العمل السري على الوعي الجمعي للجماعات الإسلامية وأطروحة الكيان الموازي المستدعاة من التجربة التركية.

لكن وبصرف النظر عن النوايا، ومنطلقات النظر والتفكير في هذه الموضوعة، فإنّ المماثلة بين الجماعتين في هذا التوقيت، والاستدلال بتحولات جماعة غولان، وعمل أردوغان على استئصالها، يستبطن شرعنة للمذبحة التي تعرضت لها جماعة فازت في الانتخابات ولم تقم بانقلاب عسكري، كما يفضي في النتيجة إلى تكريس المنطق الاستبدادي كما سلف وقلنا.

وإذا كان أساس الحجّة هو الخطاب الأردوغاني ثم ممارسته، فإن أردوغان لم يطلق وصف "الكيان الموازي" على جماعة غولان، سوى لأنها دولة أخرى ثاوية داخل الدولة دون أي سند شرعي متفق عليه، وتسعى لإحباط الحكومة الشرعية التي تحكم الدولة على أساس متفق عليه.

فهذا الوصف الأردوغاني، لا علاقة له بالعمل داخل المجتمع، وبتقديم الخدمات للجمهور على نحو منافس لخدمات الدولة، وإذا كانت جماعة الإخوان قد سعت للعمل داخل المجتمع ومنافسة الدولة داخل هذا الحيّز، فإن التجربة المصرية أثبتت افتقار الجماعة المصرية للحدّ الأدنى من النفوذ أو الحضور في الدولة، وبهذا فإن الوصف الأردوغاني لا ينطبق عليها.

وقد ظهر أن بعض أصحاب هذه الأطروحة كان واعيا بعدم انطباق الوصف الأردوغاني على جماعة الإخوان، فأراد إعادة تكييف الوصف لتنزيله على جماعة الإخوان، من جهة أن هذه الجماعة كيان مواز ولكن من موقعها في المجتمع لا من موقعها في الدولة، وهي أطروحة استبدادية بامتياز، أو منحازة لمنطق الدولة المتغوّل على المجتمع.

وإن كان لا يمكنني الزعم، بأن جماعة الإخوان قد شكّلت حالة مجتمعية جدّية، تنافس الدولة في تقديم الخدمة للجمهور، وتقوّي في جانب آخر منها المجتمع وتحميه من تغول الدولة وافتراسها للمجال الاجتماعي، فإنّها تستحق التقدير لو كانت قد نجحت في ذلك، أو سعت إليه برؤية واعية، تلحظ أهمية حماية المجتمع من الدولة وجبروتها وتطاولها على كل مناحي النشاط الإنساني، بما ينتهك خصوصية وآدمية وحرية الإنسان.

ولكن هذه الأطروحة، تنطوي على مغالطة خطيرة تقلب الحقيقة، فتجعل أصل المشكلة في الإسلاميين لا في الدولة وأنظمة الحكم التي تعاقبت عليها، مع أن الإسلاميين لم يكن لهم دور تأسيسي في إيجاد هذه الدولة وصِيَغِها وفرض أنظمتها وقوانينها، ومن ثمّ كانت الممارسة الإسلامية الحركية في أساس منطلقها ردّ فعل على ما أوجدته وفرضته هذه الدولة وأنظمة حكمها ابتداء.

هذه الدولة التي لا تستند إلى أساس شرعي معقول، كأن تكون منبثقة عن إرادة الجماهير، وعلى مبدأ تواضع عليه الواقعون تحت سلطانها؛ حينما تقوم بإغلاق المجال السياسي، والهيمنة المطبقة على المجال الاجتماعي، وإعادة تعريف وصياغة كل شيء من أدنى الحقوق الشخصية للفرد إلى الدين، ثم تجعل من الأداة الأمنية النافذة الوحيدة المتاحة لمعالجة القضية السياسية، أو حتى للعمل داخل المجتمع، فإن السرّية تصبح واحدة من الأدوات الطبيعية التي تنشئ رد فعل لمواجهة الأداة الأمنية، ولاختراق حالة الانسداد التي أوجدتها هذه الدولة وأنظمتها الحاكمة، وللوصول إلى ما منعته الدولة بالطرق العلنية التي تتيح التداول السلمي على السلطة، أو تتيح الفرصة لمنافسة خطاب الدولة الذي قام على أساس فوقي وقهري.

لا تتبنى هذه المناقشةُ السرّيةَ حلا وحيدا في واقع الانسداد والقهر الذي تفرضه الدولة وأنظمتها ونخبها، ولا يتطلب تفسير حالة السرّية، نفي الأمراض التي تصيب الجماعات ذات الطابع السرّي، ولاسيما تلك التي تتبنى خطابا دينيا، ولكن لا ينبغي الخلط بين أمراض الجماعات الناشئة عن السرّية، وبين أساس المشكلة.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

والمسألة هنا ليست محض تحليل، إذ الواقع يفيد أن بنية الجماعات الإسلامية عمومًا، كانت ردّ فعل على عدد من العوامل، منها عمليات التغريب والتحديث القهري، والاستعمار، واستبداد الدولة.

فالمشكلة المتمثّلة في الدولة سابقة على المشكلة المتمثّلة في الجماعة، والحلّ ظل بيد الدولة، ولأنها افتقرت لإرادة الحلّ، تولّدت أشكال أخرى للتدافع تحاول فيها الجماعة أن تكون أكثر قدرة على المبادرة والفاعلية.

يمكن أن نفسّر شيئا من سلوك جماعة غولان، في حال جنّبنا التفسير كل ما يقال عن غموضها وارتباطاتها المريبة؛ بالانسداد الذي فرضته الدولة التركية ونخبها الحاكمة، ومع ذلك لا يمكننا أن نُغفل أن الدولة التركية قد دخلت في تحولات عميقة باتجاه الانفتاح السياسي منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي، وبعضها قامت عليها مجموعات من النخبة العلمانية الحاكمة نفسها، حتى استوت تلك التحولات بين يدي تجربة أردوغان، وحينما صارت تلك التحولات أكثر نضجًا لم يعد مسلك غولان قادرا على الاستناد إلى تلك الأسباب، وفي كل الأحوال كان لا بدّ من أن يواجه مدافعة من طرف أكثر شفافية، ويمتلك شرعية أكثر وضوحا.

في الفترة التي بدأت تتحول فيها تركيا نحو الانفتاح السياسي، أغلقت مصر المجال السياسي تمامًا، وظلّ الأمر على هذا الحال إلى حين انفجار ثورة يناير، وهذه واحدة من الفروقات الجوهرية التي لا ينتبه لها عشّاق المقارنات، ولكن وعلى أي حل، وفي الخلاصة، انقلبت الدولة العسكرية القديمة في مصر على رئيس منتخب ينتمي للإخوان المسلمين مثّل إمكانية تكريس الانفتاح السياسي المستجدّ، بينما حاولت جماعة غولان وعبر التشكيلات العسكرية الممثّلة للدولة القديمة الانقلاب على رئيس منتخب يمثّل ثمرة الانفتاح السياسي.

هذه الصورة تنفي ذلك التماثل المفترض بين الجماعتين، وتعرّي الأطروحة من أي غطاء أخلاقي، ولا سيما في هذه الفترة.

أردوغان بعيون صهيونية

صالح النعامي — الرسالة نت — 2016\7\26

على الرغم من أن النخب الإسرائيلية تدرك الطابع المؤسساتي المنظم للعمل السياسي والحزبي في تركيا، فإن أحداً منها لا ينكر دور أردوغان الحاسم في تحديد الموقف من (إسرائيل).

ومما لا شك فيه أن أكثر المسؤولين الإسرائيليين تهجماً على أردوغان هو وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان، الذي كان يتصدى لأي اقتراح يتم عرضه في الحكومة لمحاولة تحسين العلاقات مع أنقرة. وقد وصف ليبرمان أردوغان بأنه " يواصل درب مهندس الدعاية النازية جوبلس".

وهناك من النخب الصهيونية من يعزو خطاب أردوغان "المعادي" إلى توجهات "لا سامية أصيلة". ويقول داني أيالون، نائب وزير الخارجية الأسبق: "يتوجب علينا ألا نخطئ في تقييم موقف أردوغان، فمهاجمته لإسرائيل لا تعبر عن انتقاد شرعي، بل تنبع في الأساس من خلفية لا سامية". وقد توقف أيالون ملياً أمام وصف أردوغان الصهيونية بأنها "جريمة ضد الإنسانية"، عاداً ذلك " أكثر المحاولات خطورة للمس بشرعية (إسرائيل) الدولية وإلحاق الضرر بمسوغات قيامها بوصفها وطناً قومياً للشعب اليهودي.

ووصف الصحافي بن كاسبيت أردوغان بأنه "ماكنة دعاية سوداء تعمل ضد (إسرائيل)، فكل من راهن على أن تكون تركيا حليفة مركزية لإسرائيل، خاب ظنه عندما استحالت إلى حلقة مركزية في محور الشر بسبب صعود أردوغان للحكم". وعد كاسبيت أردوغان المركب الأساس في حملات نزع الشرعية عن (إسرائيل) في الساحة الدولية من خلال تهجماتها عليها.

Center for Studies GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

واستبعد "مركز أبحاث الأمن القومي" حدوث أي تغيير حقيقي ودائم على العلاقات الثنائية مع تركيا طالما ظل أردوغان على رأس الدولة، على الرغم من توقيع اتفاق التطبيع الأخير، حيث يوصي بتجنب الاحتكاك مع أنقرة ومحاولة التوصل لحلول المشاكل القائمة.

وفي تقدير الوزير العمالي السابق الجنرال إفرايم سنيه فإن أردوغان يتطلع ليس فقط إلى تحويل تركيا إلى قوة عظمى اسلامية أولى، بل يسعى بشكل أساسي إلى أن يكون زعيم العالم العربي والاسلامي، وهذا ما سيدفعه إلى تبني مواقف متطرفة من (إسرائيل)،. وعد سنيه خطاب أردوغان الفظ المناهض لإسرائيل أداة لتحقيق هذا الهدف، محذراً أن الاعتذار الإسرائيلي لن يسهم في التمهيد لعودة العلاقات بين الجانبين لأن هذا يتناقض مع استراتيجية اردوغان.

ويجزم سنيه أن "تركيا اردوغان لن تكون شريكا لإسرائيل في أي موضوع اقليمي هام، حيث يحذر نتنياهو من الاستجابة لبعض الدعوات التي تدعو إلى التعاون مع تركيا في مجال تسويق الغاز من أجل الإسهام في تحسين العلاقات معها، من خلال تصدير الغاز عبر أنبوب يصل لتركيا ومنها إلى أوروبا. وعد سنيه تبني هذه الفكرة "انتحاراً اقتصادياً" لأنها ستمكن أردوغان من الامساك بـ(إسرائيل) من أعضائها الحساسة والضغط عليها عندما يكون في ذلك منفعة سياسية لتركيا.

وهناك من مراكز التفكير الإسرائيلي من توقف عند بعض مظاهر سلوك أردوغان الشخصي والرمزي ومنحها تأويلاً تاريخياً. فقد استخلص "مركز يروشليم لدراسة المجتمع والدولة"، الأكثر ارتباطاً بمؤسسة الحكم أن حرص أردوغان على تغيير زي حرس الشرف الخاص بمؤسسة الرئاسة التركية، وإعادة تأهيل أحد القصور التي كان يستخدمها السلاطين العثمانيون يدلل على توجهه لإعادة الاعتبار للماضي العثماني.

وعلى الرغم من أن بعض النخب الإسرائيلية قد وجهت انتقادات حادة لأردوغان، إلا أنها تقر في الوقت ذاته بقدراته القيادية "الهائلة" والتي أسهمت في تعزيز المنعة الاقتصادية والسياسية للدولة التركية. فقد اعتبر وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلي الأسبق ألون ليفين، أن من أهم مزايا أردوغان قدراته الفائقة في إدارة شؤون الدولة وعلى وجه الخصوص القضايا الاقتصادية. وتقول البروفسور إليكساندرا مونرسون، الباحثة البارزة في "مركز بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية"، التابع لجامعة بار إيلان أن أردوغان نجح في تعزيز القوة الناعمة لتركيا من خلال تقديم نموذج "النخب الإسلامية الديموقراطية المعتدلة والناجحة والفعالة".

وفي مقابل محاولة إظهار أردوغان بمظهر سلبي، التي عكفت عليها معظم النخب الإسرائيلية، فإن هناك من أقر بأن الرئيس التركي تصرف وفق قواعد السلوك التي تضبط سلوك قادة الدول والأمم التي تحترم ذاتها.

فقد قال الكاتب تسفي بارئيل المتخصص في العلاقة التركية الإسرائيلية إن محاولة النخب الإسرائيلية شيطنة أردوغان جاءت بسبب انتقاداته لسياسات (إسرائيل) "غير منطقي على اعتبار أن ما يصدر عن أردوغان يصدر عن ملايين الأشخاص الذين يتظاهرون في أرجاء العالم ضد السياسة الإسرائيلية. ولا يفوت برئيل التنويه إلى أن كثيرا من الإسرائيليين يوجهون إلى حكومتهم نفس الانتقادات التي يوجهها الزعيم التركي، حيث يعتبر أن توجيه الانتقادات إلى أردوغان بسبب أسطول الحرية مبالغ فيه.

تم بحمد الله

****

******

***

*

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies